رأي في تسمية الحركة العربية وأسباب هذه الحركة

للدكتور محمد محمود محمدين

تمهيد :

لنا نحن العرب لغة ناضجة خرجت عن فطرة سليمة واعية وادراك واحساس مرهفين ، وبقيت هذه اللغة صامدة طوال قرون عديدة على الرغم من تعدد الفتن وتوالي المحن . وحماية للغة العربية ، صاغ العرب نحوها . واهتموا برسم أوضاع كلماتها واساليبها حفاظا عليها من تيارات العجمة واللحن ، لكن محاولات النحاة لم تسلم من اختلاف الآراء واضطراب الأقوال في كثير من مسائل النحو وذلك لأنهم لم يميزوا بين لهجات القبائل المختلفة فيما عدا القليل الذى نسبوه الى قبيلة او اخرى .

ان اختلاف الأقوال فى المسالة الواحدة ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة ، والإكثار من الوجوه الجائزة ، كلها امور تدعو كل مهتم بالعربية حريص عليها الى أن يتأمل هذه المسائل ويطيل التفكير فيها .

وكأحد الناطقين بالعربية والمهتمين بها تراءت لي بعض الخواطر النحوية على مدى سنوات من التأمل ، وألحت علي ، وابت إلا ان اعرضها على الباحثين ذلك أن هناك أمورا لم استرح اليها وانا أدرس النحو العربى ، واخالني لست وحيدًا فى هذا الاحساس بل يشاركني فيه كثير من الذين درسوا النحو العربى دراسة واعية .

ان حركات الكلمات العربية ميراث لعصور طويلة يجب أن نستخدمها كما ورثناها دون أن ندخل فيها شيئا من عند أنفسنا او نبدل فيها ، ولكن الذى يجوز لنا ان نعيد النظر فيه هو محاولات تفسير هذه الحركات وتقنين استخدامها .

ان كثيرا من المشتغلين بالنحو لا ينكرون ان بعض تقديرات النحاة لا تستند الى اسس لغوية ، وانما افترضت لتبرير حركة اعراب معينة حفاظا على ما تبنوه من قواعد ابوا المساس بها لتبدو وكأنها تستوعب كل الحالات .

ومن بين الأمور المصطنعة فى النحو العربى مسالة « العامل » الذى ينسب اليه تغيير الحركة فى آخر الكلمة ، حيث يجعل النحاة لكل حركة من حركات الاعراب عاملا ظاهرا ، او مستترا ، والاسناد الى العامل فى كثير من الحالات تعليل غير معقول ، وعلى سبيل المثال ما يراه جمهور النحاة من أن المضارع يكون مرفوعا اذا تجرد من الناصب والجازم ، لكن ذلك التعليل يجافي المنطق ويثير تساؤلات : هل يحدث العدم الوجود ؟ لان التجرد عدم سلبي والرفع وجود إيجابي .

ولعل ما حدث بين عبد الله بن ابي اسحق ، والفرزدق يبرز لنا حيل النحاة واستعدادهم لتأويل أية حركة ، اذ أن عبد الله بن أبى اسحق إمام النحاة (توفي سنة 117 م) عاب على الفرزدق انه رفع كلمة فى آخر بيت فى إحدى قصائده لضرورة شعرية ، وقد اتعب أهل الاعراب فى طلب الحيلة فقالوا واكثروا ولم يأتوا بشيء مقبول يرتضى .

وحينما سأل ابن ابى اسحق الفرزدق عن هذا الخطأ وقال له : علام رفعت نهاية البيت المذكور ؟

قال الفرزدق : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا ثم أخذ يهجو ابن أبي اسحق في شعره .

وحينما يبحث النحاة عن « عامل » في الجملة فلا يجدونه يبدأ تقديرهم ، اذ أن « التقدير » هو طوق النجاة الذي يتشبث به النحاة لتبرير آرائهم كلما دعت الضرورة والتقدير افتراض وهمي لكلمة غير موجودة ولهذا ينتقي النحاة من الكلمات ما يتفق ورأيهم .

ومن أمثلة التقدير التي لا تخلو من الطرافة قصة الامام أبي علي الفارسي مع عضد الدولة حين سأله عضد الدولة : لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم الا زيداً ؟ فقال الامام بتقدير أستثني زيدا ، قال عضد الدولة : لم قدرت أستثني ؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فلم يجد الفارسي جوابا . ومن أمثلة « التقدير » التي تدعو للعجب قولهم :

« زيداً ضربته ».

التقدير : ضربت زيدا ضربته ، وهذا التقدير افترضوه حفاظا على القاعدة التي تنص على وجوب أن يتلو الفاعل الفعل على الرغم من أنه ليس هناك ما يحول دون وقوع الفاعل في الجملة قبل الفعل (1) .

وفي جملة مثل : زيدا مررت به ، يقدرونها : جاوزت زيدا مررت به ، لانهم لو قدروا مررت ب ، لوجب أن تكون كلمة زيد مجرورة .

وعلى الرغم من حيل النحاة وابتكاراتهم في أنماط التقدير ، الا أن هناك مواقف لغوية يقف عامل التقدير إزاءها مشلولا عاجزا ومن هذه المواقف قولنا :

« زيدا لست أخاه »

اذ أنهم لو قدروا « لست » التي لا يستقيم المعنى الا بها لصارت الجملة : لست أخا زيد لست أخاه وبذلك تصبح كلمة « زيد » مجرورة وليست منصوبة. وقد تمرد كثير من القدماء والمحدثين على أساليب النحاة في تعليل الحركات ، وانكروا عليهم افراطهم في تقدير « العامل » الذي ينسبون اليه تغيير الحركة في آخر الكلمة ، ومن هؤلاء « خلف الاحمر » الذي توفي سنة 180 هـ ، فهو أول من ورد اسمه مطالبا باصلاح النحو في كتابه مقدمة في النحو ، وابن مضاء في كتابه « الرد على النحاة » واحمد بن ولاد المصري في القرن الرابع الهجري .

وفي العصر الحديث نجد محاولات عديدة تقترح آراء جديدة في تفسير الحركات وتيسيرها ، ومن هذه المحاولات محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه « احياء النحو » ، وعبد المتعالي الصعيدي في كتابه « تيسير قواعد الاعراب » وفي لبنان نجد محاولات يوسف السودا سنة 1955 م في كتابه « الاجرمية » وانيس فريحة في كتابه «نحو عربية ميسرة»، وفي سوريا محمد الكسار في كتابه « المفتاح لتعريب النحو » (2) .

وتعد آراء ابراهيم مصطفى أبرز الآراء الجديرة بالذكر وتتلخص في :

1 — ان الرفع علم الاسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

2 — ان الجر علم الاضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .

3 — ان الفتحة ليست بعلم اعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يجب العرب ان يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لانت فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة (3) .

ويرى في التنوين انه علم التنكير ، لك في كل علم الا تنونه ، وانما تلحقه التنوين اذا كان فيه حظ من التنكير ، ولا تحرم صفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف .

نشأة النحو العربي ودوافعه :

بدأ ظهور اللحن في اللغة العربية منذ حياة النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرواة انه سمع رجلا يلحن في كلامه فقال : ارشدوا أخاكم فانه قد ضل .

---

(1) داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان سنة 1973 م ، ص 22 .

(2) يبدو من فحص هذا الكتاب أنه متأثر بكتاب همع الهوامع للسيوطي بل انه اعتمد عليه اعتمادا كليا فيما ادعاه من آراء ، ويمكن ادراك ذلك بالاطلاع على النسخ التي حققها عبد السلام محمد هارون ؛ ص 64 تحت عنوان « أنواع الاعراب » و ص 221 — 224 من المفتاح لتعريب النحو .

(3) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، القاهرة ، سنة 1959 ، ص 50 .

ومنذ منتصف القرن الاول للهجرة غدا اللحن ظاهرة ملموسة ، وعلل الزبيدى ذلك بدخول الناس فى دين الله افواجا فاجتمعت فى رحاب الاسلام الالسنة المتفرقة واللغات المختلفة ففشا الفساد فى العربية ، فعظم الاشفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم الى أن سببوا الاسباب فى تقييدها لمن ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عنه (1).

ولقد كان وقوع اللحن فى تلاوة القرآن الكريم ذا اثر فعّال ادّى الى احداث نظام لتمييز حركات القرآن وضبط كلماته بنقط تكتب عند آخر الكلمات حتى تؤدى نصوص القرآن اداء فصيحا ، وقام بهذا العمل أبو الاسود الدؤلي « فى النصف الثانى من القرن الاول الهجرى » الذى ينسب اليه وضع النحو .

وقد ذكر ابن النديم ان الامام على بن ابى طالب، دفع الى ابى الاسود الدؤلى نصا جاء فيه : الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ، فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبىء به ، والحرف ما افاد معنى ، واعلم ان الاسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر له ولا مضمر ، ثم قال له : انح هذا النحو ، ومن هنا جاءت تسميته النحو (2).

واشتقت مصطلحات النحو : الفتح ، الضم ، الكسر ، من كلمات ابى الاسود الدؤلى لكتابه (فتحت ثغتى ، وضممتها ، وكسرتها). فهذه الحركات ليست حركات للحروف وانما حركات لاعضاء النطق من الشفتين او اللسان او الحنك ؛ فالفتح عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، والضم تحريك الشفتين بالضم وكذلك القول فى الكسرة والسكون خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف اى ينقطع .

وحينما بدأ النحاة مراقبة أواخر الكلمات اهتدوا الى كشف كثير من اسرار اللغة ، وابرز ما اكتشفوه هو أن هذه الحركات ليست جزافا أو عبثا وانما ترجع الى عِلل وأسباب يمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها . واطلقوا على ما كشفوا اول الامر « علل الاعراب » أو « علل النحو » ثم صارت التسمية علم النحو او الاعراب .

وذكر أن الخليل بن احمد رحمه الله ، سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : أعن العرب اخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت انا بما عندى انه علة لما عللته منه ، فان أكن اصبت العلة فهو الذى التمست وان تكن هناك علة له فمثلي فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق او البراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا؛ فجائز ان يكون البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجاز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك ، فان سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها (3) .

ومن بين رواد علم النحو عنبسة الفيل ، وعبد الله بن ابى اسحق الحضرمى ، الذى ينسب اليه فتح باب التعليل فى النحو ، وقد ذكر الانبارى عنه انه أول من علل النحو ، ويحيى بن يعمر ، وقد ظهرت اجتهاداتهم النحوية فى نهاية القرن الاول الهجرى وبداية القرن الثانى ، وقد عني النحاة بتدوين ما اهتدوا اليه من علل النحو وقام سيبويه بجمع هذه العلل فى كتابه الذى لم يزل من بعده أمام النحاة ، حتى لقد قال الامام ابو عثمان المازنى « المتوفى سنة 237 هـ » من اراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحيي(4) . لقد مضى على نشأة النحو العربى أكثر من ثلاثة عشر قرنا اكب فيها النحاة على البحث والدراسة حتى

---

(1) الزبيدى : طبقات النحويين ، ص 1 — 2 .

(2) وردت هذه القصة فى أمالى أبى القاسم الزجاجى ، وفى كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة القاهرة سنة 1975 ، ص 8 .

(3) ابو القاسم الزجاجى ، الايضاح فى علل النحو ، مصدرسبق ذكره ، ص 65 — 66 .

(4) ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، القاهرة ، سنة 1909 ، ص 11 .

اصبح النحو العربى أكثر « انحاء » لغات العالم تأليفا واسفارا ، ومازالت الجهود تبذل سخية كريمة طلبا لتهوين النحو وتيسيره الا أن هذه الجهود مع استمرارها وتعددها لم تسهل النحو ولم تؤمن الزلل فيه واسهم فى ذلك ظهور الخلاف بين المشتغلين بالنحو حول بعض القضايا منذ القرن الثانى للهجرة ولا يزال باب التأويلات النحوية مفتوحا لمزيد من الآراء .

اصل الحركات عند النحاة :

تباينت آراء النحاة حول اصل الحركات على النحو التالى :

انصار نظرية « العامل » :

تتلخص آراء هذا الفريق فى أن كل حركة أو علامة اعراب هى اثر لعامل ، ان لم يجدوه مذكورا فى الجملة قدروه وفق ما يتمشى مع افتراضاتهم وتبعا لنظرية « العامل » فانهم جعلوا الحركات او علامات الاعراب احكاما لفظية نتيجة وجود عامل ، ولم يروا فيها إشارة او دلالة لمعنى ، ويؤكد ذلك ما ذهب اليه تطرب تلميذ سيبويه فى رأيه الذى اورده السيوطى حيث يقول :

انما اعرب العرب كلامها لان الاسم فى حالة الوقف يلزمه السكون ، فجعلوه فى الوصل محركا حتى لا يبطئوا فى الادراج ، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد اليق الاحوال به ، ولم يلتزموا حركة واحدة لانهم ارادوا الاتساع فلم يضيقوا على انفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات الا حركة واحدة «1» .

ومما استند اليه تطرب فى قوله هذا انه قد نجد فى كلام العرب اسماء تتفق فى الاعراب وتختلف فى المعنى مثل :

ان زيدا اخوك ، ولعل زيدا اخوك ـــ كان زيدا اخوك .

ما زيد قائما ، ومازيد بقائم .

وفى رأيه انه ان كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ، لكن هذه الحجة تبطل لاختلاف معانى الحروف : ان ـــ ولعل ـــ وكان ، كما أصل دخول الاعراب كان فى الاسماء التى تذكر بعد الافعال ، لانه يذكر بعدها اسمان احدهما : فاعل والآخر مفعول ، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، واما الحروف التى ذكرها فمحمولة على الأفعال «2» .

علامات الاعراب بقايا لواحق :

يرى بعض المستشرقين من أمثال رايت وبروكلمان أن علامات الاعراب ليست الا بقايا لواحق كانت تلحق بالكلمات ثم حذفت وبقى منها ما يدل عليها وهو الحركات ويذهب الى هذا الراي داود عبده ، الذى يرى أن الحركات كانت فى الاصل جزءا من الكلمة وانها حركة واحدة فى جميع الحالات التى تقع فيها الكلمة تماما كحركة الراء او حركة الجيم فى «رجل» ، ويستطرد قائلا ولسنا نعرف ان كان الاصل فى حركة اواخر الكلمات فى العربية حركة واحدة بعينها ام انها كانت تختلف باختلاف الكلمة بحيث يكون الاصل فى « رجل » مثلا « رجل » وفى حجر « حجر » (3) .

ويستدل بعض انصار هذا الراى الى ان الاعراب وقع فى آخر الاسم دون أوله واوسطه ، وقال بعض النحويين ان الاعراب دخل فى الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ بالاسم بكامله ثم يؤتى بالاعراب فى آخره ، الا ان ابابكر بن الخياط قال : ليس هذا القول بمرض لانا قد راينا الاسماء تدخلها حروف لمعنى اولا ووسطا مثل الف التعريف فى الرجل ، وياء التصغير فى قولك : فريخ (4) ويرى السيوطي أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة منها فعل ، وفعل ، وفعل وما اشبه ذلك من

---

(1) السيوطى ، الاشباه والنظائر ، القاهرة 1975 م ص 79 ، وقال المخلفون لقطرب : لو كان ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه مرة اخرى ونصبه ، لان القصد فى هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام ، فاى حركة اتى بها المتكلم تؤدى الغرض ، فهو مخير فى ذلك وفى هذا افساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم .

(2) الاشباه والنظائر ، ص 78 ـــ 79 .

(3) داود عبده ، ابحاث فى اللغة العربية ، ص 127 .

(4) السيوطى ، الاشباه والنظائر ، القاهرة سنة 1975 ، ص 82 .

الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع أحركة اعراب أم حركة بناء ، فجعل الاعراب فى آخر الاسم ، لان الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب ، فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

وقال ابو اسحق الزجاج : كان العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب أولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لاتجتمعان فى حرف واحد ، فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان تجعل وسطا ، لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم بنائه وحركاته .

وقال آخرون : الاعراب انما دخل فى الكلام دليلا على المعانى ، فوجب أن يكون تابعا للاسماء ، لانه قام الدليل على انه ثان بعدها (1) .

حركات الاعراب للوصل :

هناك فريق من الباحثين القدامى والمحدثين يرون أن حركات الاعراب لم يؤت بها الا للوصل ، ويرفضون الرأى القائل بأن حركات أواخر الكلمات وضعت للدلالة على معان ويستشهدون على رأيهم بأن حركات الحروف مثل « فى » و « الى » و حتى وغيرها ، وكذلك الحركات فى آخر المثنى والجمع المذكر السالم ثابتة فى جميع الحالات .

ومن أنصار هذا الفريق ابراهيم أنيس الذى يرى أن اللغويين سمعوا من القبائل العربية حركات مختلفة لاواخر الكلمات فحاولوا ردها الى قواعد اعرابية والحركات الاعرابية للوصل .

حركات الاعراب تدل على المعانى :

أشار كثير من الباحثين الى أن حركات أواخر الكلمات ليست عبثا وانما تشير الى معان مختلفة. وقد ذكر ابن الانبارى أن الاصل فى الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والحروف ، وذلك لان الاسماء تتضمن معانى مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والاضافية ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعانى ببعضها واما الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ، والاعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة بغير فائدة (2) .

وقديما قال النحاة ان الفعل المضارع اعرب لانه ضارع الاسم ، ولاشك أن واجب اعرابه لانه احتمل معانى مختلفة لا يميزها الا الاعراب كما هى الحال فى قولنا :

ما أحسن السماء « تعجب ـ نفى ـ استفهام »

ان ما يحدد المقصود من الجملة السابقة هو الاعراب.

ومن الذين يؤيدون دلالة الحركات على المعنى ابراهيم مصطفى الذى أورد رأيه المؤيد لهذا الاتجاه فى كتابه « احياء النحو » .

ومن المستشرقين من يرى أن النحو العربى متأثر بالمنطق اليونانى مثل مركس ـــــ الالمانى ، وهو اول من نادى بهذا الرأى فى نهاية القرن التاسع عشر فى كتاب له هو «تاريخ صناعة النحو عند السريا » وقد ايد هذا الرأى كذلك فليتش ـــــــــ ، الفرنسى ، وفرستيغ ـــــــــ الهولندى . ومن العرب من تبنى فكرة تأثر النحو العربى بالمنطق اليونانى ، ومن أحدث ما قرأت لهم هذا الرأى محام سورى وضع كتابا اسماه المفتاح لتعريب النحو (3) .

ويرى المستشرق الفرنسى « جيرارتروبو »أستاذ فقه اللغة العربية بالسوربون انه من المستحيل ان يكون النحو العربى القديم قد اقتبس من النحو اليونانى من الناحية اللسانية أو من الناحية اللغوية او من الناحية التاريخية او المنهاجية (4) .

رأى الباحث فى استخدام العرب للحركات فى لغتهم:

لكل لغة بيئة تنشأ وتنمو فى رحابها ، وتتأثر اللغة بحياة ناطقيها ، واللغة العربية نموذج صادق

---

(1) أبو القاسم الزجاجى ، الايضاح فى علل النحو ، ص 76 .
(2) أبو البركات ابن الانبارى ، أسرار العربية ، ص 24 ـ 25 .
(3) محمد الكنار ، المفتاح لتعريب النحو ، دمشق ، سنة 1976 م ، ص 47 .
(4) جيرارتروبو ، نشأة النحو العربى فى ضوء كتاب سيبويه ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردنى ، العدد الاول، المجلد الاول ، صفر سنة 1398 هـ ، ص 137 .

قال أبو العباس أحمد بن يحيى :

كنت أصير الى الرياشي لاسمع ما كان يرويه ، فقال يوما كيف تروى هذا البيت :

« بازل عامين » أو « بازل عامين » يعنى فى قول الشاعر :

ماتنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنى

لمثل هذا ولدتنى أمى

فقلت له : تقول لى هذا فى العربية ، يروى « بازل عامين » ، و « بازل عامين » ، و بازل عامين فامسك الرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع والنصب على الحال (1) والسؤال الذى يوجه لداود عبده هل تتساوى المعانى مع اختلاف الحركات ؟

ويرى كاتب هذا المقال رايا فى الحركات يتلخص فى الاتى :

أولا : الضمة وتدل على القوة والقرب ، واساس استخدامها ان الانسان فى العادة اذا اراد ان يعبر عن قوته او يخيف احدا او ينزعه أصدر صوتا يحدثه بضم الشفتين ، فاذا لحق هذا الصوت او الحركة بكلمة دلت على قوتها وقربها ، والمرفوعات قليلة وثقيلة لذلك خصت بها القوة ، ويتكلف الانسان فى اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت .

وتستخدم الضمة مع الاسماء والافعال « الفعل المضارع » لانه قريب لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان وقد سمى مضارعا لانه ضارع الاسماء بوقوعه مواقعها

ثانيا : الفتحة علامة الضعف والبعد ، وليست كما ارتأى الاستاذ ابراهيم مصطفى من انها لا تدل على شىء ، وفلسفة استخدامها عند العرب تستند الى ان البكاء او طلب النجدة والصياح (وكلها حالات يكون الانسان فيها ضعيفا) يخرج فيها اصواتا يحدثها بفتح فمه « حركة الفتح » ، وهى حركة سهلة خفيفة اكثر انتشارا فى كلام العرب من الضمة (2) . وقال الزجاج الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة أشياء (3) .

وتستخدم الفتحة مع الفعل الماضى لانه انقضى وزال ، واتى عليه زمانان لا اقل من ذلك ، زمان وجد فيه ، وزمان خبر فيه عنه (4) ، فالفعل الماضى اذن حدث بعيد .

ثالثا : الكسرة وتشير الى علاقة وارتباط بين كلمتين وتشبه هذه الحركة الصوت الذى ينشأ نتيجة احتكاك شيئين والاحتكاك علاقة التصاق مباشر .

رابعا : ما يسمى بعلامة السكون وتنفى حدوث الفعل ، فهى تعنى العدم الزمنى ، ويشار بها الى الجزم والجزم يعنى القطع يقال جزمت الشىء وبترته وصلمته وفصلته فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة لان للحركة فى الافعال دلالة زمنية كما سبقت الاشارة .

تطبيقات وأمثلة توضيحية :

1 — يأكل الولد الطعام

يأكل : فعل قريب حركته الضم ، الولد : حركته الضم لانه جانب القوة فى الجملة ، الطعام : حركته الفتح لانه يمثل جانب الضعف .

2 — أكل الولد الطعام

أكل : علامته الفتح لانه حدث بعيد ، بقية الجملة كالسابقة

3 — لن يأكل الولد الطعام

لن « يأكل » علامة الفعل الفتحة لانه ضعيف للبعد

« الولد » جانب القوة وعلامته الضم ، أما القول التقليدى بأنه فاعل فكيف يكون ذلك ولم يحدث الفعل ، الطعام : علامته الفتح لانه جانب الضعف .

4 — لم يأكل الولد الطعام

لم يأكل : علامة الفعل السكون لانه لم يرتبط بزمن بعيد أو قريب ، فالبعد الزمنى هنا غير موجود .

---

(1) وردت هذه القصة فى مجالس العلماء ، لابى القاسم الزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت سنة 1962 م ، ص 58 .

(2) تستخدم الفتحة مع ما يعرف بالمفاعيل الخمسة ، والمستثنى ، والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين او ثلاثة .

(3) جلال الدين السيوطى ، الاشباه والنظائر .

(4) أبو القاسم الزجاجى ، الايضاح ، ص 78 ، القاهرة سنة 1975 م ، ص 160 .

لبيئتها ، فأنت تكاد ترى طبيعة البلاد فى ألفاظها ، وتلمس أحاسيس العرب فى كلماتها ، كما أن صدى جوانب حياتهم العقلية والاجتماعية يتردد فى أساليبها فاذا ما نظرنا الى الكلمة فى الجملة العربية نجد انها حرة طليقة تستطيع ان تنتقل وتتجول كما يتجول البدو بحيث اننا نستطيع ان نصوغ جملة واحدة بعدة طرق تتبادل فيها الكلمات المواضع لكنها تدل على المقصود لانها تحتفظ بحركاتها كما يتضح من الامثلة الآتية :

ا) 1 — شرب زيد اللبن 2 — اللبن شربه زيد

3 — زيد شرب اللبن 4 — شرب اللبن زيد

ب) 1 — ضرب محمد احمد 2 — احمد ضربه محمد

3 — ضرب احمد محمد 4 — محمد ضرب احمد

من الامثلة السابقة يتضح لنا ان « موقعية » الكلمة من الجملة لاتحدد وظيفتها بالقدر الذى يظهر فى كثير من اللغات ، لذلك كان لابد من استخدام الحركات لتحديد وظيفة الكلمة .

ولقد جاء ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجى « توفى سنة 339 هـ » حول هذه الحقيقة وكاد أن يصل اليها حين أوضح أن الاسماء لما كانت تعتريها المعانى ، وتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ولم يكن فى صورها وابنيتها ادلة على هذه المعانى جعلت حركات الاعراب تنبىء عن هذه المعانى وتدل عليها ، فحركات الاعراب تتيح لهم فى اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة لان التقديم والتأخير يخدم اغراضا متنوعة ويؤدى الى معان مختلفة .

وقد ذكر المبرد ذلك حين قال : الا ترى انك اذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فانما يقع الشك فى الاخوة فان قلت : ظننت أخاك زيدا ، أوقعت الشك فى التسمية «1» .

ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة تقريبا وترتبط بمواقع محددة ولا تتغير معانى هذه الحروف ، وهى : تحديد الاتجاه ، او المكان ، او الزمان او التأكيد ، او النفى وغيرها ، فانها لم تكن بحاجة الى « حركات الاعراب » واصبحت مبنية .

والخلاصة التى نراها هى ان حركات الاعراب فى الاسماء تحدد وظيفتها وحركات الافعال تحدد ابعادها الزمانية من جهة وتحدد الكم الشخصى لادائها من جهة اخرى .

اما الحروف « مبنية » او محددة الحركة فى جميع الاحوال تقريبا لان معانى الحروف لا تتغير بتغير موقعيتها .

والحق يقال بأن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد اوضح ان الحركات ليست جزافا بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتواتر ، فهى تشير الى معان يقصد اليها ، اذ أن العرب ما كانوا ليحرصوا عليها كل ذلك الحرص وهى لا تعمل فى تصوير المعنى شيئا وهم الذين كانوا يحذفون الكلمة اذا فهمت ، والجملة اذا ظهر الدليل عليها لان العربية تجد فى الايجاز نوعا من البلاغة «2» .

ومن الغريب ان احد المشتغلين بأبحاث اللغة العربية « داود عبده » «3» يرى ان الحركات لا تدل على وظيفة نحوية ثم يحاول التدليل على ذلك بقوله : اننا لو قلنا جاء الرجل (بفتح اللام) ، ورايت الرجل (بكسر اللام) ، ومررت بالرجل (بضم اللام) ، لما نقلنا الى المسامع معانى مختلفة . لكن ما قاله داود عبده يمكن أن يفسر على غير ما يقصده القائل (4) . ثم يذكر فى موضع آخر من كتابه « ص 128 — 129 » : وساكتفى فى ختام هذا الفصل بايراد القصة التالية ليعلم القارىء انه يستطيع ان يحرك الكلمة بالحركة الاخيرة التى تروق له وسيتكفل النحاة بتبريرها له :

---

(1) ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ، كتاب المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، سنة 1386 هـ ، ص 95 .

(2) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص 50 .

(3) داود عبده ، ابحاث فى اللغة ، ص 113 .

(4) ان مثاله السابق « جاء الرجل » يسير الى ان شيئا جاء الرجل « رسالة — ضيف » وفى قوله « رايت الرجل » اذا سمعها لغوى يظن انها تشير الى كلمة رايت التى قالها الرجل ولتفسير ذلك نقول : « رايت الرجل » جاءت بصوت مرتفع لو غليظ « حركة حكاية » اما قوله : « مورت بالرجل » اذا سمعت فتوحى الى ان القائل استخدم وسيلة (نوع من السيارات او غيرها) او مر بمكان اسمه الرجل تسمى « الرجلو » .

5 — كـان الولـد صغـيرا

كـان :

« حركته الفتح للبعد الزمنى » (1) .

واذا نظرنا الى حركة الفعل المضارع الاجوف لوجدناها تتفق مع ما نفترضه الى حد كبير وذلك فى بعض الافعال على النحو التالى

1 — افعال قـوة :

يقـول يجـول يعـول يصـول

يفـوز يـقـود يعـود يثـور

2 — افعـال ضعف :

يخـاف ينـام يغـار

يهـاب ينـال يحـار

3 — افعال علاقة وصلة واحيانا تشير الى «تساو فى المستوى بين الطرفين »

يبيـع يشـير يريـد يـديـر

يميـل يعـير يجـير يغـير

ولو نظرنا الى الفعل الاجوف نجد ان الحـركة الطويلة تفيد استمرارية الفعل لفترة ، فالحركة تعبر عن الاستمرار .

فالافعال : يقول ، يجول ، ينام ، يبيع .. كلها تتطلب استمرارا الى حد ما ، وعلى العكس من ذلك نجد افعالا اخرى مثل : يصل ، يقف ، يقرر ، يعلن .. ليست فيها حركة طويلة لان اداءها لا يستمر طويـلا كالافعال السابقة ومن هنا نجد مماثلة بين الاستمرار فى الاداء وطول الحركة فى النطـق .

واذا ما سبق الفعل ذو الحركة الطويلة باداة من ادوات الجزم مثل : لم او لا الناهية او لام الامـر فان هذه الحركة الطويلة تحذف لانه لم يحدث فـعل وبالتالى لم يكن هناك استمرار ، فحينما نقول : لم ينم فان الفعل لم يقع وبالتالى ليست هناك حاجة الـى وجود حركة طويلة تعبر عن استمرارية الفعل . وكذلك الحال بالنسبة للافعال الاخرى ذات الاستـمـرارية فى الاداء مثل : يجرى ، يهوى ، يعدو ، يتلو ، يرمـى ، يعود وغيرها ، كلها تفقد حركة الاستمرارية ، او الحركة الطويلة اذا سبقتها اداة من ادوات الجزم .

راى فى المعـرف والمنـون :

تباينت آراء القدماء حول اداة التعريف « ال » وقد لخص ابن هشام هذه الآراء علـى النحو التالى : ان المعرف « ال » عنـد الخليل ، وعند سيبويه الـلام وحدها .. وزعم ابن مالك انه لا خـلاف بين سيبويـه والخليل فى ان المعـرف « ال » وقال : وانما الخـلاف بينهما فى الهمزة زائدة هى ام أصيلة (2) .

ومن المعروف ان التعريف لا يوجد الا فى ثلاث لغات سامية هى : العربية والعبرية والارامية ، ويرى وليم رايت WRight ، ان اداة التعريف فى العربية هى «هل» كما فى العبرية ثم قلبت الهاء الى همزة للتخفيف «2».

ونحن لا نميل الى راى رايت ، ويتراءى لـى افتراض مؤداه ان « ال » هذه قريبة من « آل » اى عائلة ، فالاشياء تنسب الى عائلة او قبيلة كعادة العرب فى انتسابهم الى قبائلهم . أما تلك الاسماء التى لا تنتسب الى « آل » فهى ترتبط بمكـان او زمان ويستخـدم التنوين للدلالة على هذا الارتباط .

ان الانسان اذا تحدث فانما يتحـدث عن شىء موجود له به صلة ما ، والموجود يرتبط بمكان وزمان ، وقد يرتبط بمكان وزمان فى الذاكرة ، فحينما نقول : الكتاب غير ما نقول : كتاب .. ان العرب تستخـدم اداة « آل » التى تسبق الفعل للتعريف وتجعل التنوين علامة للتنكير تلحق بآخر الكلمة .

ان النحاة يرون ان التنوين علامة التنكير ، التى لا تلحق اى علم او صفة الا اذا كان بهما حـظ من التنكير ، ولا تلحق باى معرف بال .

وعلى سبيل المثال نجد ان العلم المعـروف ، اذا ما عين وارتبط بعائلة لا يدخل عليه التنوين وذلك حين يردف بكلمة « ابن » وينسب الى ابيه وعائلتـه كقولنا : على بن أبى طالب . ان النحاة لم يستطيعوا تعليل او اكتشاف سبب تحريم التنوين هنا ، كان نقول

---

(1) كان — حان — آن — دجن — سكن — عند — بين — الآن .. كلها كلمات ترتبط بالزمان والمكان وتحتوى على نـون

(2) ابن هشام الانصارى شرح قطر الندى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة 1957 م / ص 112 .

« عليا بن أبى طالب » لقد قال اكثرهم ان التنوين حذف تخفيفا ، ورأينا انه لم تعد هناك حاجة للتنوين لارتباط العلم بعائلة ، فالارتباط بالعائلة اقوى من الارتباط بالوجود الزمانى والمكانى الذى يشير اليه التنوين .

وللدلالة على أن النون تشير الى الارتباط بوجود زمانى أو مكانى نسوق الكلمات الآتية :

(1) الضمائر مثل : انا ــ انت ــ نحن ــ انتم كلها تدل على وجود اصحابها وكلها تحتوى على حرف « النون » وعلى العكس من ذلك نجد ضمائر اخرى مثل :

« هو ــ هى ــ هم » لا تحتوى « نون » الوجود لغياب اصحابها .

(2) كلمة الاستفهام « اين » تتكون من « اى » الاستفهامية + ن « الوجود » وكلمة « انا » بمعنى متى .

(3) كلمة « لن » يرى الخليل ان اصلها « لا ان » فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين واعتقد انهاذ « لا + ن » اى لا وجود .

(4) حذف النون من الافعال فى حالة الفاعل المثنى وجمع المذكر السالم اذا سبقت هذه الافعال بالنواصب أو الجوازم مثل : لن يلعبا ، لم يلعبوا وذلك للدلالة على عدم الحدوث أو وجود اللعب .

المماثلة بين اواخر الكلمات :

مالت العرب الى المماثلة بين اواخر الكلمات فى كثير من المواضع كما هى الحال فى قافية الشعر ، السجع ، وانتقل ذلك الى كلامهم فيما يطلق عليه النحاة التوابع مثل : النعت ــ البدل ــ عطف البيان ــ التوكيد .

وفى كل هذه التوابع تشاكل الكلمة سابقتها فى ولاء تام ، وهذا الرأى هو ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى الذى يرى كذلك ان الفواصل فى آى الكتاب الحكيم والتماثل بين الكلمات من الموسيقى العربية المستحبة .

ويمكن تفسير بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر الى ظاهرة التماثل بين أواخر الكلمات من ناحية ومن ناحية أخرى اختيرت الفتحة لسرعة الوصل فى الكلام .

وفى ختام هذا المقال أود أن اشير الى بعض الملاحظات الآتية :

أولا : اللغة العربية خليط من لهجات كثيرة عربية لذلك لا نجد نظما لغوية ، أو قواعد نحوية يمكن أن تطابق جميع الكلمات العربية وأوضاعها فى الجمل.

ثانيا : ان عمر « النحو » العربى اكثر من ثلاثة عشر قرنا وعلى مر هذه القرون تراكمت الآراء وابتكرت التأويلات التى صقلت مع الايام وازدادت رسوخا فى الاذهان ، لذلك فان أية محاولات جديدة للمساس بهذا الصرح النحوى ستلقى معارضة لا يستهان بعنفها.

ثالثا : ليس هذا المقال الا بعض نظرات مطروحة للبحث اقتصرت على بعض زوايا من النحو العربى ولم تعم جميع أركانه ، ومن هذه النظرات وغيرها من الآراء يمكن أن يتاح دليل لتفسير الحركة فى اللغة العربية وتيسير دراسة النحو .

رابعا : ليس هناك ما يمنع او يحول دون الاعتقاد بأن الحركات بدأت أول الامر للوصول ثم تطور استخدامها حتى صارت الى ما هى عليه الآن من دلالة على المعنى ، وقد بقيت بعض آثار ذلك فى المماثلة بين أواخر الكلمات ، وفى بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر على فتح الجزئين ، وكذلك اتباع الحركة لحركة اخرى فى كلمة أخرى كقوله تعالى : « انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا » فمن المعروف ان سلاسل ممنوعة من التنوين لانها جاءت على صيغة منتهى الجموع ، واحيانا يكون اتباع الكلمة ابدالا فى بعض حروفها كحديث « لادريت ولا تليت » والاصل تلوت لانه من التلاوة » (2) .

«1» ابن هشام الانصارى ، شرح قطر الندى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة 1957 م ، ص 112

(2) جلال الدين السيوطى ، الاشباه والنظائر ، طبعة القاهرة سنة 1975 م ، ص 12 .